

Distr.: Limited  
28 June 2012  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق  
الدورة الثانية والخمسون  
٢٩-٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢  
البند ٧ من جدول الأعمال  
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والخمسين

## مشروع التقرير

المقرر: السيدة إميلدا سمولتشييتش (أوروغواي)

إضافة

## الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

(البند ٣ (ب))

### الجزء الأول

### موجز الخطة

- ١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها الخامسة والسابعة عشرة المعقودتين في ٦ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في الجزء الأول من موجز الخطة من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6) (الجزء الأول)).
- ٢ - وعرض رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين موجز الخطة، وردّ على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في موجز الخطة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المناقشة

- ٣ - أعيد التأكيد على الدور الأساسي للجنة، وأعرب عن رأي مفاده أن دور اللجنة بحاجة إلى تعزيز.
- ٤ - وأعرب البعض عن تقديرهم ودعمهم لطريقة عرض الوثيقة التي أشاروا إلى أنها كانت موجزة وتعكس رؤية الأمين العام بشأن الاستراتيجيات التي ينبغي تطبيقها من أجل تحقيق أهداف المنظمة.
- ٥ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي مواصلة عرض رؤية الأمين العام في إطار الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، إذ لوحظ أن موجز الخطة في بعض المجالات يتجاوز، على ما يبدو، الولايات الحكومية الدولية، ويشتمل على "أولويات ضمن أولويات". وأعرب عن رأي مفاده أن تحديد الأولويات يقع ضمن اختصاص الدول الأعضاء.
- ٦ - وطلب البعض توضيحا بشأن الآلية القائمة لضمان أن تعكس الوثائق التي يقدمها الأمين العام الولايات التي تقرها الدول الأعضاء، ولضمان أن يتم التقيد التام بتلك الولايات. وذهب البعض إلى أن اتباع مسار العمل هذا من جانب الأمانة العامة من شأنه أن يسهم في هئية بيئة إيجابية للمفاوضات ولعملية صنع القرار.
- ٧ - وأعرب بعضهم عن القلق إزاء وجود إشارات إلى مفاهيم محددة مبينة ضمن موجز الخطة لم تُقر بعد أي ولايات صادرة مسبقا عن الجمعية العامة بشأنها، ولا سيما فيما يتعلق بـ "مسؤولية الحماية". وأعرب عن رأي مفاده أن عرض مصطلح "مسؤولية الحماية" لا يأخذ في الاعتبار التطورات المتصلة بهذا المفهوم التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وأشار أيضا إلى أن اللجنة كانت قد أبدت في دورتها الخمسين ملاحظات بشأن استخدام هذا المصطلح، على نحو ما هو مبين في الفقرة ٣٧ من تقريرها (A/65/16).
- ٨ - وطلب البعض توضيحا بشأن مفهوم "هيكل الحوكمة العالمية"، وبشأن ما إذا كان وضع هذا النظام يشكل جزءا من رؤية الأمين العام. وطلب أيضا توضيح بشأن استخدام مفاهيم أخرى، مثل مفهوم "المنظمات الرسمية المنشأة بموجب معاهدات"، والمنظمات الخاصة المشار إليها. بمصطلح "الهيكل الدولي المرن والقوي في نفس الوقت"، ومفهوم "عوامل الإجهاد التي يتعرض لها النظام الدولي"، و "الحوكمة العالمية". وأعرب أيضا عن آراء مفادها أن مفاهيم من قبيل "إدارة المحيطات" و "الاقتصاد الأخضر"، و "الدول الهشة"، ليست جزءا من الاتفاقات الحكومية الدولية.

- ٩ - وأعرب البعض عن رأي مفاده أن موجز الخطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وفر مزيدا من المعلومات المحددة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المنظمة، وبوجه خاص بشأن تنفيذ النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، وإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ١٠ - وطلب البعض توضيحات بشأن الخطط الرامية إلى تحديث عمليات المنظمة وتبسيطها، وإدخال ثقافة الكفاءة، وضمان وجود منظمة موجهة تماما نحو تحقيق نتائج. وأعرب عن رأي مفاده أن مسألة تعزيز ثقافة المسؤولية داخل الأمانة العامة، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣ و ٢٥٩/٦٤، كان ممكنا إبرازها على نحو أفضل في موجز الخطة. علاوة على ذلك، طلب بعضهم توضيحا بشأن مكان الإشارة، في الأطر الاستراتيجية المقدمة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى مسألة تحقيق جهود التحديث التي يبذلها الأمين العام.
- ١١ - وطلب البعض التأكيد على ما إذا كان سيتم تنفيذ الطرق المتبعة لمعالجة "التحديات الجديدة" و "الإصلاحات الإدارية" المشار إليها في الفقرة ٣٧ من موجز الخطة. بموافقة مسبقة من الدول الأعضاء.
- ١٢ - وأعرب بعضهم عن تأييدهم للاهتمام الذي أولي في الوثيقة للمساواة بين الجنسين، مع التحفظ على أن مصطلح "تمكين المرأة" ينبغي ألا يقتصر على "الوصول إلى التمكين الاقتصادي والفرص الاقتصادية".
- ١٣ - ووجه البعض الانتباه إلى أن الأمين العام ينبغي أن يتجنب إصدار أحكام مسبقة على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) في موجز الخطة وأن يتوقع بدلا من ذلك صدور أحكام بشأن تنقيح تخطيط البرامج نتيجة للمؤتمر.
- ١٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة في موجز الخطة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة كان غامضا. ولوحظ أيضا أن موجز الخطة لم يحدد بوضوح الصلة بين مفهوم النمو الاقتصادي المطرد واحتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط، وطلب توضيح بشأن ما إذا كان مصطلح "البلدان ذات الاحتياجات الخاصة" يشمل البلدان ذات الدخل المتوسط.
- ١٥ - وأعرب عن رأي مفاده أن الفقرات من ٣٣ إلى ٣٥ من موجز الخطة لم تكن متوازنة، وأن الاتجار بالأشخاص ينبغي أن يرد في الفرع المعنون "مكافحة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره" من موجز الخطة.

١٦ - وجرى التأكيد على الحاجة إلى تنسيق الأنشطة المقدمة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين مع أنشطة الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إذ لوحظ أن هدف عدم انتشار الأسلحة النووية الذي يُسعى إلى تحقيقه على المدى الطويل في إطار ميدان نزع السلاح يمكن اعتباره متداخلا مع مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٧ - وسلط البعض الضوء على الحاجة إلى المزيد من الاتساق المنهجي في عرض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وأعرب عن رأي مفاده أن تحديد مؤشرات الإنجاز ينبغي ألا يكون مجرد عملية شكلية. وأعرب عن القلق من وجود فارق زمني بين اعتماد الولايات التشريعية وبداية دورة تخطيط البرامج. وفي هذا الصدد، أشير إلى ضرورة استكمال الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8) لتعكس التغييرات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها المختلفة المتصلة بتخطيط البرامج.

١٨ - وطلب تقديم توضيح للأسباب التي دعت إلى عدم ورود موضوع القضاء على الفقر في موجز الخطة، باعتباره أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة.

١٩ - وأعرب عن رأي مفاده أنه كان من الصعب الوصول إلى تعريف مشترك لمصطلح "الدروس المستفادة"، وأنه لا يزال يتعين على الأمانة العامة، بعد مرور عام منذ قدم طلب في هذا الصدد، أن تأتي بتعريف في هذا الصدد.

#### الاستنتاجات والتوصيات

٢٠ - أكدت اللجنة مجددا أهمية الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، التي تسعى المنظمة من خلالها إلى ضمان تحقيق كامل مقاصدها. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة على ضرورة أن تبذل الأمانة العامة جهودا منسقة لتحسين صياغة إنجازات متوقعة مناسبة بطريقة تيسر، في مرحلة إعداد الميزانية، إدراج جميع الأنشطة والنواتج المطلوب تنفيذها بتكليف من الدول الأعضاء، من أجل تنفيذها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

٢١ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الأولويات الثماني للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الواردة في الفقرة ٤١ من موجز الخطة (A/67/6) (الجزء الأول)).

٢٢ - ومع الإقرار بالتنحس الذي طرأ على الإطار المنطقي، أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة تشجيع مديري البرامج على زيادة تحسين الجوانب النوعية من مؤشرات الإنجاز، وذلك للتمكين من تحقيق أفضل تقييم للنتائج، مع الأخذ في الاعتبار أن المؤشرات ينبغي أن تكون استراتيجية وقابلة للقياس وممكنة تحقيقها وواقعية ومحددة زمنيا.

٢٣ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء إدراج مفاهيم ومصطلحات لم توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى ضمان ألا يعكس محتوى البرنامج المقترح لفترة السنتين سوى الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٢٤ - أكدت اللجنة مجدداً توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، أن يعمل، لدى إعداد موجزات في المستقبل، على أن تأخذ الأطر الاستراتيجية المقترحة في الاعتبار الكامل المبادئ التوجيهية التي قدمتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٤٧/٦٣، فضلاً عن القرارات اللاحقة ذات الصلة، من أجل أن تعكس الموجزات على نحو أدق الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة، استناداً إلى جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٢٥ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتقدم بتدابير ومعلومات محددة عن الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز ثقافة المساءلة داخل الأمانة العامة في الأطر الاستراتيجية للمستقبل، وفقاً لقرارها ٢٥٧/٦٦.

٢٦ - وفي ما يتعلق بالتدابير الواردة ذكرها في موجز الخطة بشأن تعزيز الأمم المتحدة، لاحظت اللجنة اعتزام الأمين العام إجراء مشاورات على نطاق واسع مع الدول الأعضاء قبل تقديم مقترحات محددة إلى الجمعية العامة بشأن الإصلاحات الإدارية المطلوبة للنظر فيها والموافقة عليها.

٢٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها الثامنة والستين، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق، تقريراً يقترح إجراء تنقيح للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، وذلك على أساس التغييرات التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها المختلفة بشأن تخطيط البرامج.

٢٨ - وفي ضوء الاختلافات القائمة بين الدول الأعضاء بشأن بعض جوانب موجز الخطة من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6) (الجزء الأول))، أوصت اللجنة بأن تستعرض الجمعية العامة، موجز الخطة، في دورتها السابعة والستين في إطار البند المعنون "تخطيط البرامج" من جدول الأعمال.